

الفصل الثاني

سياسة الانجليز التعليمية في السودان

١- الأهداف العامة

السياسة التي انتهجها الانكليز الذين نصبتهم أداة الحكم الثنائي للاشراف على التعليم تنتظم في ثنائياتها سلسلة من المآسي تدل في مجموعها على سوء نيتهم نحو التعليم ، من حيث القدر الذي يلحق للطلاب ومن حيث النوع أيضا ، وقد وضحت تلك النيات السيئة ، في فقرات وردت في سجلات رسمية ، هي بمثابة الانجيل الذي يسير على هداه رجال المعارف في السودان . ولقد كان هدف مصلحة المعارف ، منذ ابتداء الحكم ، هو اصطناع مستخدمين وعمال ، بالقدر الذي يمكن الادارة من تخفيف نفقات الموظفين المستوردين من غير أبناء التاميز . أما نشر الثقافة ، ونور العلم ، بين السودانيين ، فلم تكن بالمسألة التي تعنيهم في كثير أو قليل .

هذا ما قرره خالق الحكم الثنائي ، وعاهله الأ كبر ، اللورد كرومر في تقريره إلى الحكومتين المصرية والانجليزية عام ١٩٠٤ . حيث يقول :

« يجب أن نعلم الطلبة ما يؤهلهم لخدمة الحكومة في الوظائف الكتابية الصغرى بمرتبات تقل عن مرتبات الكتبة الذين يؤتى بهم من الخارج ، ص ٣٢ .

وقد جاء في نفس التقرير ما نصه :

« انني أوصي كل من تلقى عليه أعباء الحكومة في السودان في مستقبل الأيام ألا يتعجل في الأمور سواء طلب منه ذلك في الداخل او في الخارج » .

فكانت هذه الكلمات دستورا للانجليز في مصلحة المعارف ثم جسدوا منه

مطلقاً ، بل أنهم غالوا في تطبيقه — مخاللة فاقّت كل حسابان ، وفاقت حتى ما كان يتصوره اللورد كرومر نفسه ، فقد دأبوا على سياسة الأبطاء والتلكؤ في نشر التعليم إلى درجة أن مشروع السير جيمس كرى (أول مدير للمعارف في السودان) الذي وضعه عام ١٩٠٦ وأقره مجلس الحاكم العام ووافق عليه اللورد كرومر نفسه — وهو انشاء مدرسة ثانوية غير كلية غردون وقصر السككية على التعليم العالي فقط — هذا المشروع لم يبدأ بتنفيذه إلا بعد أربعين عاماً كاملة

وليس أدل على سوء النية وتعمد الأبطاء في السياسة التعليمية من منطق الأرقام وضالة المخصصات المالية التي تنفقها الحكومة على التعليم بالنسبة للميزانية العامة في بلد كالسودان ، يحتاج إلى التعليم قبل كل شيء ، مع العلم بأن ميزانية السودان كانت متحللة من وجوه كثيرة من أبواب الصرف ، فلقد كانت مصر تتحمل كل نفقات الجيش إلى عام ١٩٢٤ كما ظلت الخزينة المصرية تعين حكومة السودان بثلاثة أرباع المليون من الجنيهات على نفقات الدفاع حتى عام ١٩٣٦ . وعلى الرغم من أن أوجه الصرف كانت قاصرة على التعليم والصحة العامة واستغلال مرافق البلاد الاقتصادية لزيادة الثروة الأهلية فقط ، فلم تزد نسبة ما ينفق على التعليم عن ٣ في المائة حتى عام ١٩٣٦

وكما ذكرنا سابقاً ، فقد كان عام ١٩٣٦ ، وهو العام الذي عقدت فيه المعاهدة المصرية الانجليزية ، نقطة تحول في الوعي الوطني للبلاد . ونتيجة لذلك الوعي تكون مؤتمر الخريجين ، وبدأ الرأي العام يحس بنقص في التعليم ، وأصبح يطالب الحكومة بالاسراع في نشر المعاهد والمدارس ، وفي عام ١٩٣٨ تقدم المؤتمر بذاكرة انتقد فيها سياسة التعليم نقداً مرأ ، وأوضح أوجه النقص ، فكان لهذا الضغط الشعبي أثره على الحكومة ، وابتدأت سياسة التعليم تلين ارضاء للشعور العام ، واسكاتها لنغمة التذمر التي ارتفعت آنذاك ، ومع أنها قد خطت بالتعليم

خطوات واضحة منذ ذلك التاريخ ، إلا أن مجال التعليم مازالت دون الحد الذي يقتضيه الانصاف وتقتضيه حاجات البلاد بكثير . ومن حسن حظ البلاد أن كان على رأس مصلحة المعارف في ذلك الحين المستر كوكس ، وهو رجل علم ، لم يكن يتقيد كثيراً بالسياسة الاستعمارية ، وكان هذا الرجل هو الذي تلقى مذكرة المؤتمر التي سبقت الإشارة إليها ، فأثنى عليها ، واستجاب لرغبة السودانيين في العلم ولو كان على رأس المصلحة بريطاني آخر لظل التعليم على حاله قبل سنة ١٩٣٦

على رغم هذه الصيحات لم يتعد ما تصرفه مصلحة المعارف ٣ ٪ من الميزانية العامة حتى عام ١٩٣٦ ، ثم بدأت النسبة ترتفع قليلاً قليلاً حتى وصل ما يصرف في عام ١٩٤٦ الى ٦٠.٠٣٧١ جنيه مصرياً ونسبتها للميزانية العامة كما يدعى الانكليز ١٠ ٪ . على ان في هذه الأرقام تضليلاً وتغريراً يتنافى مع واجب الوصاية التي تدعيها هذه الحكومة على السودانيين ، فالوصاية تقتضي الأمانة المطلقة الخالية من شوائب الشبهات . فما تنفقه الحكومة على التعليم هو في الواقع ٤٠٨٠٠٠ ج م ولكن المسؤولين عن وضع الميزانية يرفعونها الى ٦٠.٠٣٧١ ج م بخدعة ماكرة ، إذ يضيفون إليها المبالغ التي تصرفها المجالس المحلية على التعليم ، وغرضهم بذلك أن يرفعوا النسبة المئوية ، في الوقت الذي لا يضيفون ميزانية المجالس المحلية ، وإيرادات السكة الحديد إلى أرقام الميزانية العامة . ولو فعلوا ذلك لبلغت أحد عشر مليوناً من الجنيهات ، ولأدرك حينئذ الرجل العادي ودافع الضريبة أن نسبة ميزانية التعليم هي ٥ ٪ . فقط .

لكن حتى هذا المبلغ الضئيل لا يصرف برمته على شئون التعليم ولا يأتي كله من الميزانية العامة . نقول لا يصرف برمته ، لأن الإسراف في نفقات الإدارة بلغ مداه وذورته ، إذ تكلف إدارة التعليم ٤٥ ألف جنيه جُلها لمرتبات المشير وثلاثة من المساعدين وغيرهم من كبار الموظفين الذين فرضتهم السياسة مشرفين

على شؤون التعليم في السودان ، دون كفاءة أو درجات علمية تؤهلهم لذلك ، وهم كما وصفهم «نهر» في كتاب له عن تاريخ حياته ، « من خريجي المدارس الخاصة المملوئين غطرسة وكبرياء ، خرجوا من انجلترا ليتحكموا في أقدار الرجال لا ليصلحوا المجتمع » . وهذا المبلغ من ناحية أخرى ، لا يأتي كله من الميزانية العامة ، لأن الطلبة في السودان عمر ما يدفون مصاريف مدرسية بلغت ١٩٦ ٤٤٠ جنيه مصري في ميزانية سنة ١٩٤٦ — فإذا أضفنا هذا المبلغ إلى نفقات الإدارة الباهظة وأنقصنا السكل من مصروفات التعليم كان الباقي الذي يؤخذ إلى التعليم من الميزانية الضامة هو . . ٥٠ ألف ج م ، فقط . وتنقص تبعاً لذلك النسبة المئوية لميزانية المعارف بالنسبة إلى الميزانية العامة

ولنبداً الآن بقصة مآسى التعليم في السودان في مراحل المختلفة

٢ - التعليم الاول

جاءت هذه الاداره وفي البلاد آلاف المدارس التي تعنى بتحفيز القرآن ، وكانت الثورة المهدية مازالت ماثلة في اذهان الناس ، وهي ثورة غذتها مدارس القرآن وتعاليم الدين ، وقام بها زعيم جليل لقي تأييداً عاماً من جميع أبناء السودان الذين تستجيب نفوسهم لدواعي الدين أكثر من أى شيء آخر - لذلك خشى الاستعمار الآثار المترتبة على مثل هذه المؤسسات ، فعمد الى مناهضتها ، ومحاربتها ، بشتى الوسائل حتى تم له ما أراد . ثم تسلمت الحكومة مشئون التعليم في البلاد فأخضعت له لقانون يحرم على أى شخص إنشاء مدرسة دون الحصول على تصريح كتابي من الحاكم العام ، وجعلت التعليم في مراحل المختلفة بالمصاريف ولم تفكر حتى اليوم في إدخال المجانية ، ومع هذا الاقبال على التعليم فالمدارس قليلة الى درجة فاضحة لا تتناسب بحال مع رغبة الأهالي ، أو مع عدد الأطفال الذين في سن التعليم ؛ أو مع واجب الحكومة ، وفي كل موسم دراسي جديد ، يشاهد السودانيون من المائتي ما يحير الالباب . ولا يقل عدد الأطفال الذين يتقدمون لكل مدرسة أولية عن الاربعمائة أو الخمسمائة ، لا يؤخذ منهم أكثر من أربعين فقط ، ويذهب الباقين إلى الطرقات . وفيما يلي نقدم كشفاً عن التعليم الأولي في السودان وفي بعض المستعمرات الانجليزية ليشهد القارئ أعمال الانجليز في السودان وفي غيرها من البلاد التي ابتليت بهم كما نقدم على سبيل المقارنة ارقاماً عن بعض البلاد الاخرى الماثلة لحالة السودان في تاريخ الاستعمار . حتى نقطع لسان الانكيز ونلزمهم الحجة بأنهم لم يقوموا بواجب انساني لغيرهم أبداً بل أنهم كانوا مصيبة على الانسانية . وشرأ مستطيراً . من الواجب التنباء عليه في كل ركن من أركان المعمورة

ملحوظات	عدد السكان	أطفال في سن التعليم الأولى	عدد الطلبة	مدارس أولية	
	(٣)	(٢)	(١)	(١)	السودان
	٨٠٠٠٠٠٠	٢١٣٠١٠٥٢	٢٦٢٩٠	١٨٦	ساحل الذهب إنجلترا
	٣٩٦٣٠٠٠	٦٠٠٠٠٠٠	٩١٠٠٠٠	٥٦٨	كرجيس (أواسط آسيا
وعندئذ من واحد لكل ٣٢٠ نسمة من السكان	١٥٠٠٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠٠	١٥٠٠	الروسية)

ملحوظات :

- (١) الأرقام من كتاب المستر هندرسون مساعد السكرتير الإداري وعنوانه (السودان بين ١٨٩٨ و ١٩٤٤) وهو كتاب دعاية لحكومة السودان
- (٢) الأرقام من تقرير المصلحة الطبية السنوى عام ١٩٤٢ ويلاحظ أننا الآن في عام ١٩٤٦ فلا مغالاة في التقدير
- (٣) الأرقام منقولة عن كتاب عنوانه (المستعمرات تحت الجهر الروسى) لمؤلفه البروفيسور ليونارد ارنز الألبونى

وزير المعارف الانجليزى للسكان فى ساحل الذهب ، بشرى فى تقريره السنوى لعام ١٩٣٨ ؛ إذ يقول : فى نهاية هذا القرن ، سنصل درجة نستطيع أن نقول معها أن نحو الأمية بين الأطفال أمر محتمل .

ويحسن أن نذكر أيضا أن بلاد التركان عندما استولت على شؤونها الادارة الروسية كانت نسبة المتعلمين فيها عام ١٩٢٦ نحو ٧ ٪ ، فاذا هى عام ١٩٤١ أى بعد ١٥ سنة فقط ، قد بلغت ١٠٠ ٪ !!

والفلبين أيضا — هذه البلاد التى دخلها الأمريكان فى نفس التاريخ الذى استلم الانجليز فيه إدارة السودان ، فاذا نسبة المتعلمين بها بلغت ٤٨٨ ٪ فى سنة ١٩٣٩ ، وكانت أقل من ١٠ ٪ فى سنة ١٩٠٣ ، والتعليم مجاني فى جميع المدارس الثانوية ، كما يوجد بالبلاد ثمان جامعات للتعليم العالى . ومقدار ما يصرف على التعليم من الميزانية العامة بلغ ٣٧ ٪ . (أنظر المؤلف السابق وكتاب الاستعراض الأفريقى لمؤلفه اللورد هيلى الانجليزى وكتاب التقويم العالمى الأمريكى لعام ١٩٤٦)

من هذه الأرقام يتجلى بوضوح مدى التقصير الذى وقعت فيه الادارة السودانية ، وهو تقصير مقصود ، سوء النية ظاهر فيه ، لان التعليم الأولى هو قاعدة الهرم التعليمى فى كل قطر ، وما دام موقفه بهذا الضعف ، فكيف يكون موقف التعليم الوسط ، والثانوى ، والعالى ؟

تقرر هذه الأرقام ، أن عدد الأطفال الذين يجدهون أما كن لهم فى التعليم الأولى لا يتعدى ١ فى المائة من عدد الأطفال الصالحين للتعليم فى البلاد . فاذا كانت هذه هى النتيجة التى وصلت اليها هذه الادارة بعد نصف قرن ، وإذا سرنا بهذا القدر من السرعة ، فمعنى ذلك أننا سنحتاج لبضعة عشرات أخرى من

السنين - كما قال مدير معارف ساحل الذهب في البشري التي زفها في تقريره الى أهالى تلك البلاد عام ١٩٣٨ - ليستطيع كل طفل أن يجد تعليما أوليا فقط .
وان بلدا لا يحصل من أطفاله حتى على التعليم الأولى التافه (بالمصروفات لا بالمجان) إلا واحد من كل مائة ، كيف تتحقق له رفاهية ، وكيف تسمى ادارته إدارة صالحة تستحق أن تبقى يوما واحدا ؟

على أن هذا المجهود كله قاصر على شمال السودان دون جنوبه ، أما في الجنوب ، فيمكن أن نذكر أن جرائد السودان نشرت منذ أيام قليلة ، بشرى افتتاح أول مدرسة أولية في جوبا : عاصمة المديرية الاستوائية

وعلاوة على ذلك فهناك دليل قاطع على سوء نية الحكومة وتعسدها الإبطاء بسير التعليم . وذلك بعد مقارنة ما فعلته - وهى صاحبة الخول والطول والمال الوفير - إلى ما فعله الأهليون ، بقيادة المؤتمر ، الذى ليس له مورد ، غير التبرعات من مواطنين سلبهم الاستعمار من جميع الموارد المادية ، وفصله أمام معارضة ومناهضة منظمين من رجال الحكومة في طول البلاد وعرضها مما ستهرض له في بحث تال .

٣ - التعليم الأوسط (الابتدائي)

بعد أن عرفنا حظ التعليم الأولي من عناية حكومة السودان ، فلا مكان للعجب إذا علمنا أن حظ التعليم الأوسط دون ذلك بكثير ، إذ كلما يرتفع الهرم التعليمي درجة ، تنضج آثار المؤامرة المحبوكة ضد التعليم ، وحتى سنة ١٩٤٦ لم يتجاوز عدد المدارس الوسطى ١١ مدرسة ، بها ١٧٦٣ تلميذا . أى أن نسبة عدد الطلبة الذين يجدون طريقهم الى هذا النوع من التعليم ، لا يتجاوز ٠.٧٪ من عدد الأطفال الذين في سن التعليم بينما لا تزيد نسبة الذين يقبلون للتعليم الوسط عن ٠.٦٪ من الذين يكملون التعليم الأولي ومعنى ذلك أن ٩٤ تلميذا من كل مائة ، ممن أتموا تعليمهم الأولي ، تقفل في وجوههم أبواب المدارس الحكومية الوسطى :

عدد الأطفال الصالحين للتعليم	٢٣٠١٠٥٢	
عدد التلاميذ في المدارس الأولية	٢٦٢٩٠	بنين وبنات
عدد التلاميذ في المدارس الوسطى	١٧٦٣	بنين وبنات

والتعليم الأوسط ليس مجانيا ، بل ان المصروفات التي يدفعها التلاميذ تكاد تغطي نفقاته (لو روعى فيها الاقتصاد والمصلحة العامة) فقد دلت التجارب العملية ، في المدارس الأهلية ، على ان التعليم الأوسط يدر ربحا وفيرا . وهنا نقول ميزانية سنة ١٩٤٦ ، ان إيرادات التعليم الأوسط — أى المصروفات المدرسية — بلغت ٣١ الف جنيه مصرى . والنفقات بلغت ٣٩ الف جنيه مصرى ، أى ان حكومة السودان لا تتكلف إلا ٨ آلاف جنيه مصرى على التعليم الأوسط ، ومع ذلك ، لا تفتح أبوابه إلا لهذا العدد التافه القليل

ولقد كان عدد المدارس الوسطى تسعاً ، من أول عهد هذه الحكومة ، إلى عام ١٩١٨ ، ثم أنشئت مدرستان بعد ذلك ، في فترة الثلاثين عاماً الأخيرة ، وبعد هذا كله تجرؤ حكومة السودان على أن تتحدث عن صلاحيتها ، وتطالب أن يمتد أجلها لمصلحة السودانيين !! اللهم أن مصلحة السودانيين في أن ينتهي هذا الوضع الشاذ في أقرب فرصة ممكنة ، ولا مصلحة في بقاءه ، لغير الانجليز والاستعمار

والأدهى من ذلك ، أنه كلما طالب السكان في مدينة من المدن ، بأقامة مدرسة وسطى ، ولم تجد مصلحة المعارف بداً من إجابة الطالبين ، عمدت إلى شطط المدرسة التي في أقرب جهة قسمين ، ونقلت نصفها إلى المدينة التي طالبت بالمدرسة ، وقد حدث فعلاً أن بقيت مدينة عطبرة (وهي من أمهات المدن في السودان حضارة وعمرانا) ومدينة بربر ، تقسمان مدرسة واحدة عاماً بعد عام ، إلى أن هب الأهليون ، فأنشأوا المدارس الأهلية ، في كل من المدينتين ، وأراحوا أنفسهم ، وأراحوا حكومتهم الرشيدة . من هذه المشادة ، فهل هذه حكومة في القرن العشرين ؟ أم جماعة من القرصان هم سلاله دريك وأقرانه ؟ !

٤ - التعليم الثانوى

وصرافة ذكرى غردون

انشأ الانجليز فى السودان مدرسة ثانوية ، فى عام ١٩٠٢ بمدينة الخرطوم . تحت اسم كلية غردون التذكارية . وكان الغرض من انشائها هو تخليد ذكرى الجنرال الذى مهد لهم سبيل استعمار البلاد . وتم انشاء هذه المدرسة بأموال اكتببها الشعب البريطانى الذى أراد أن يثبت وفاءه لأحد بناء الامبراطورية . ومع أن هذه المدرسة تكلف الخزينة العامة ، ما يربو على ٤ الف جنيه (انظر الملحق ١١ من الميزانية ١٩٤٦) ، ومع أن المبلغ الذى تدره سنويا من أموال ذكرى غردون لا يزيد عن ١٩٥٠ ج م . كما تقول ميزانية ١٩٤٦ ، فإن السادة المحسنين يكررون أنشودة المن والتفضل على السودانين صباح مساء .

ومع ذلك كله ، فقد بقيت هذه المدرسة الثانوية تشكو الوحدة ، منذ انشائها عام ١٩٠٢ ، حتى اليوم ، بحجة أن ميزانية الحكومة ، لا تحتمل أكثر من تخليد البطل الذى يعترف السودانيون بحميلة عايمهم ، ولكن ، وأمام ضغط الرأى العام وأمام هجرة الطلبة الجارفة صوب المدارس المصرية ، وأمام إمراع المواطنين بالانشاء مدرستين ثانويتين أهليتين فى أم درمان — أمام ذلك كله شعرت الحكومة بالحلجل فقررت فى عام ١٩٤٥ ، إنشاء مدرسة ثانوية جديدة ، وأعلنت ذلك القرار ، كالعادة المتبعة ، فى زقة من الطبول والزمر ، ولكنها ، عند التنفيذ ،

لجأت إلى حيلة طريفة ، يحسن ذكرها لطرافتها . ذلك أنها قسمت المدرسة الثانوية القديمة قسمين ، نقلت نصفها الأول إلى جهة في ضواحي أم درمان ، ونصفها الثاني إلى جهة في ضواحي واد مدني ، فزاد عدد المدارس الثانوية في الظاهر ، وزادت نفقات التعليم في حقيقة الأمر ، ما يستتبع ذلك من وظائف جديدة لأبناء التاميز ، وتكلفت الخزينة العامة ، ما يربو على ٣٨٨ ألف جنيهها ، لإقامة مبان جديدة . أما عدد الطلبة فبقى كما كان من قبل ، ٥٥٥ طالبا فقط : بنسبة ٣٠ / من الذين أكملوا التعليم الأوسط في مدارس الحكومة

وجميع الطلبة في المدارس الثانوية . ماعدا النزر اليسير الذي لا يبلغ نسبة مئوية تستحق التسجيل ، يدفعون مصروفات مدرسية باهظة جداً ، بالنسبة لحالة الفقر السائد في البلاد ، كما هي باهظة جداً ، بالنسبة للمصروفات المدرسية للتعليم الثانوي في مصر ، إذ تبلغ في السودان ٣٠ جنيتها للداخل و ١٨ جنيتها للخارجي ولا حاجة بنا للمقارنة مع البلاد التي تحمل التعليم الثانوي مجاناً .

لذلك اقتصر هذا النوع من التعليم على أبناء الطبقة الغنية ، بينما حرم منه المتوسطون ، ولا تذكر الفقراء .

قد قلنا أن عدد الطلبة في التعليم الثانوي (الحكومي) ٥٥٥ طالبا فقط ، لكن الذين يقبلون سنوياً يتراوح عددهم بين ١٢٠ إلى ١٣٠ تلميذاً ، بينما يتقدم للدخول بين ٦٠٠ — ٧٠٠ طالبا ، وبذلك ينهار سنوياً مستقبل أكثر من خمسمائة طالب ، ومع قلة عدد الذين يقبلون للدراسة الثانوية ، فإن القبول في كثير من الأحيان ، لا يقوم على أساس تسليم ، بل يبنى على اعتبارات خاطئة ، فكثيراً ما يحرم النابغة ، لعدم استطاعة ذويه دفع المصاريف ، وهناك أيضاً اعتبارات سياسية ، لاعطاء الأسبقية في الدخول ، لأبناء العمدة ورؤساء القبائل ،

الذين تريد الحكومة استرضاءهم ، ولذلك يقبل هؤلاء ، بغض النظر عن مستواهم العقلي واستعدادهم ، وتضيق فرصة التعليم على كثيرين ، من هم أكثر أهلية ، — والدليل القاطع على صحة ما نقول ، هو ما جاء في مضبطة مؤتمر المديرين السنوي لعام ١٩٣٩ حيث تعهد المستر كوكس ، مدير المعارف حينئذ ، بأن « يصادر تعليمات لرجال مصلحته ، ليعملوا على قبول أبناء المشايخ ورؤساء العشائر ، بهرف النظر عن مقدرة آبائهم على دفع المصروفات المدرسية ، أو نجاح أمثال هؤلاء الطلبة في امتحان الدخول »

ولابد من الإشارة هنا ، الى ميزانية المدرسة الثانوية عام ١٩٤٦ ، فقد بلغت ٤٠ ألف جنيه مصري ، يصرف منها ما يربو على ٢٦ ألف جنيه مصري على المرتبات (انظر الملحق ، ١١ من الميزانية) أى نحو ثلثي الميزانية ! ومن هم المدرسون ؟ حفنة من الشباب الانجليزى . يتقاضون مرتبات ضخمة ، تبدأ عند التوظيف بمبلغ ٤٨٠ جنيه مصرياً في العام ، بخلاف العلاوات ، والنفليات ، والمنزل ، وغير ذلك من أسباب الرفاهية والرخاء والاستمتاع ، ويعاون هؤلاء عدد كبير من السودانيين الحاصلين على الدرجات العالية الجامعية ، أما مرتبات الآخرين ، فانها تتضائل الى حد كبير بالنسبة لمرتبات أولئك

٥ - التعليم العالي

بينما نحن نسجل هذه الوقائع التي يسود لها جبين الحسك الشائى ، فى ماضيه وحاضره ، تشاء الصدق ، أن تطالعنا صحف السودان ، بتصريح العميد كلية غردون الجامعية (الدكتور توتيل) يفخر فيه ، « بأن تأسيس الكلية ، وربطها بجامعة لندن ، يعتبر أعظم تجربة فى أفريقيا » ، وهكذا يشاء القدر ، أن تبرز نوايا هذه الفئة من الناس ، حتى فى المناسبات التي يريدون فيها تملق الرأى العام السودانى ، بفرض اكتسابه إلى جانبهم ، السكبالا يشتد ويقوى تأييده للحركة الوطنية الحاضرة

والاستاذ العميد الانجليزى ، بلا شك ، لا يعنى من كلمة أفريقيا جميع القارة ، لأنه يعرف أن مصر جامعات أربع ، قبل أن تقوم مؤسسته العرجاء كما لم ينس أن التعليم الجامعى فى جنوب أفريقيا ، قد تطور تطوراً عظيماً ، وإذا ، فهو يقصد بهذه الكلمة افريقيا الوسطى ، وإذا فهو يريد أن يربطنا بتنجانيقا ، وأوغندا ، وكينا ومشيالاتها ، من مستعمراتهم فى شرق افريقية ، ذلك لأن الإنجليز يتطلعون الى أن تقوم لهم فى يوم من الأيام امبراطورية تشمل كل هذه الجهات تعوضهم عن الهند التي يعتبرونها فى حكم المفقودة .

ثم ما هذه البشرى المزعومة والتجربة الكبرى ؟؟ وكأنى بهذا الرجل يعتقد كما اعتقد اللورد كرومر وغيره من قبل ، أن عقلية السودانيين لا تصلح الآن للتعليم الجامعى طفرة واحدة .

كانى به يعتقد فى ١٩٤٦ ما كان يعتقد المستر كلا كستون المحامى الانجليزى

بالخرطوم في ١٩٣٨ من ان عقلية السودانيين لا تصلح لدراسة القانون

بل كان به يعتقد في ١٩٤٦ ما كان يعتقد السير هارولد ما كايكل السكرتير الادارى لحكومة السودان في ١٩٣٢ حينما قال في كتابه الموسوم « السودان الانجليزى المصرى » ص ٢٦٤ : « ويبدو بجليا ان الحد الأقصى للتعليم في السودان هو المرحلة الثانوية التى تنتجها بعض الشىء إلى شبه تخصص مهنى : إننى أشك فى أن العقلية السودانية ، قد تطورت ، إلى الحد الذى يسمح بالتفكير فى إدخال التعليم الجامعى ، ولكن الشىء المؤكد هو أن حالة الميزانية ، فى الوقت الحاضر لا تساعد على هذا الاتجاه ، ان وجد »

بل كانى به يعتقد في ١٩٤٦ ما كان يعتقد اللورد كرومر قبل أربعين عاما عندما سجل فى تقرير كتبه عام ١٩٠٢ عن السودان « وعلى أى حال فأنى أود أن أفسر ما أعنيه بكلمة الطبقة المثقفة ، فأقول أننى لا أقصد بها الشبان الذين تعلموا تعليما عاليا ، ولكنى أقصد فئة قليلة ، تتلقى قدرا محدودا ، من مبادئ القراءة والكتابة والحساب ، يجعلها صالحة لتولى الوظائف الدنيا فى الادارة ،

اعتقادات فاسدة تدل على نفس مريضة ونظرة مخرضة وعقلية تعيش فى الماضى . وفات هؤلاء جميعا ، ان أبناء السودان ، ينحدرون من الأصل العربى الذى ما زالت حضارته ، وثقافته ، المنهل العذب لأوربا . وحتى هذا اليوم ، نجد القليلين من أبناء السودان الذين هيأت لهم الظروف فرصة التعليم فى جامعات أوربا قد برزوا بروزا واضحا ، يشهد لعقليتهم ، واستعدادهم

بعد كل هذا الاتهام الرخيص ، وهذا السباب والتجريح ، نرجع فنقول ماهو التعليم الجامعى الموجود فى السودان ؟

من الواجب أن نسجل لحكومة السودان ، أنها أفتتحت مدارس عليا ، فى

عام ١٩٤٤ ، منها واحدة افتتحت منذ ١٩٣٤ ، ونعني مدرسة الطب ، وهما هي ذى مدارسها كلها بعد ست سنوات كاملة ، لم يزد عدد طلبتها . عن ١٩٥ طالبا ، وفي بعضها ، ينقص عدد الطلبة عن العشرة . ففي مدرسة الزراعة مثلا ، خمسة طلاب يشرف عليهم خمسة مدرسون !! وفي مدرسة الطب البيطري ، ثلاثة طلاب ، لهم ثلاثة أساتذة . وأما مدرسة الحقوق ، فأمرها عجيب ، من العجب ، فبالرغم من ان طلبتها أحد عشر ، ومدرسيها ثلاثة ، فانها تتكون من فصل واحد ، قبل طلبته للدراسة في عام ١٩٤٤ ، ويستمررون إلى آخر عام سنة ١٩٤٧ ، ثم تقفل المدرسة سنة . وبعد ذلك يؤخذ عشرة طلاب آخرون أو نحو ذلك ، تبعاً لما يزعم الانجليز ان الحاجة الحكومية تدعوا اليه في المحاكم (١) فكانت المدرسة تخرج نحو عشرة طلاب ، في كل خمس سنوات ، تبلغ نفقات تعليمهم كارقام ميزانية ١٩٤٦ نحو الاثنى عشر ألف جنيه . وهو مقدار يكفي لتعليم ضعف هذا العدد ، في أرقى جامعات العالم . من هذا ندرك المهالة المتطوعة النظير التي تتمثل على مسرح التعليم في السودان .

ولا بد أن نذكر ، في هذا المقام ، أن مدرسة ككتشن الطبية ، إنما أنشأها محسن عراقي ، اسمه أحمد بك هاشم البغدادي ، الذي جاء الى السودان منذ نصف قرن واشتغل بالتجارة ، فأثرى ثراء عظيماً . فأنشأ هذه المدرسة على نفقته ، وبعد مائة رصد لها أوقافاً وفيرة ، قاصداً بذلك ، أن يرد للبلاد التي أنعمت عليه بعض جميلها . وحتى اليوم ، لا تصرف حكومة السودان على هذه المؤسسة ، غير ألف

(١) يتخرج طلبة الحقوق ملء الوظائف في سلك القضاء المدني والشرعي ، ولم تقبل في دفعتهما الأخيرة طلبة المحاماة ، والمعروف في السودان قاطبة ان في سلك القضاء الشرعي وظائف شاغرة تبلغ ثلثها . من أجل خدمة من بلغوا السن القانونية للعاش ، أما في القضاء المدني فمع تلة المحاكم المدنية لا يستطيع هذه المحاكم أن تسير في أعمالها إذا القضاء كله مددهم !!!

واحد من الجامعات بشهادة ميزانية ١٩٤٦ - ١٩٤٧ ومع هذا، فإن الحكومة تخلعت عليها اسم الاورد ككتشمره بقصد تخليد ذكره، كما خلعت من قبل اسم الجنرال غردون باشا، على السكنية، وهذا استغلال شنيع يتندى له جبين الأمانة (١)

وقد بدأت هذه الكليات منفصلة عن بعضها، مبعثرة في أنحاء الخرطوم، وفي هذا العام فقط، ضمت إلى بعضها لتكون نواة لجامعة مرتقبة، وأطلق عليها اسم كلية غردون الجامعية التذكارية. وقد بلغت ميزانيتها في هذا العام، سبعين ألف جنيه، تدفع جزءا منها قدره ٢٩٠٠٠ جنيه، لجنة تخليد ذكرى غردون في إنجلترا. ومع هذا فقد استساغوا أن يسموها باسمه، وأصبح مقر هذه الجامعة في مدينة الخرطوم في البناء الذي كانت تحتله المدرسة الثانوية القديمة بعد أن نقلت جزءا منها إلى وادي سيدنا من ضواحي أم درمان، والجزء الآخر إلى حنتوب، من ضواحي وادي مدني كما أسلفنا على أن الذي يستحق الملاحظة هو أن تقام الجامعة، في داخل المدينة، بينما تبعد المدارس الثانوية، إلى الضواحي والقرى، مع أن المذوق والمعرف في جميع أنحاء العالم، هو العكس. فطلبة الجامعة، يحكم سنهم، ومشاعلهم، أحوج للهدوء والانقطاع للعلم، بينما الطلبة الصغار، في الثانوي، يستحسن أن يكونوا قريبين من أهلهم وذويهم. ولكن، ربما تكون للحكومة، في ذلك حكمة، تخفى على الحكماء.

ومع اعترافنا، بأن إنشاء هذه الكليات، هو خطوة، لم يبلغنا أملنا في حكومة السودان، فلا بد أن نقرر هنا، أن الفكرة ظلت تنتظر التنفيذ مدة أربعين عاما، أي منذ عام ١٩٠٣ حينما تقدم السير جيمس كزي، أول مدير

(١) ومع أن مدرسة الطب تأسست في عام ١٩٢٤ فإن عدد الأطباء المتخرجين منها لا يزيد اليوم عن ١٠ طالبا أي ينسبة ٥ طالبة في العام.

للمعارف بمشروع يرمى إلى تحويل المدرسة الثانوية إلى جامعة تحت اسم غردون . وهذا أقوى مثل على سوء النية ، والقصد المبيت إلى الإبطاء بالتعليم . قل أن نجد له مشابها في الدنيا بأسرها — وهذا هو ما يفعله الاستعمار بالمستضعفين

ومع أن ميزانية التعليم العالي تبلغ سبعين ألف جنيه ، فإن نصيب المدرسين الانجليز وغيرهم يبلغ ٤٣٧٧٣ جنيتها مصريا أى ثلثي الميزانية فإذا لاحظنا أن السبعين ألفا ، تنفق على تعليم ١٩٥ طالبا ، تبين أن تكاليف الطالب تساوى ٣٦٠ جنيتها في العام ، وهو أعلى ما يصرف على الطالب في الدنيا حتى في إنجلترا نفسها !!

ورغم أن التعليم العالي مجاني إلى الآن ، إلا أن الخطوات قد اتخذت فعلا لادخال المعروفات ، وقد قدروها على بعض الطلبة بمبلغ خمسين جنيتها للطالب في العام . وعلى ذلك فيستحضر السودانيون إلى تركها للأجانب ، لأن الذين يستطيعون دفع مثل هذا المبلغ عدد محدود والفضل في هذا الفقر للانجليز رسمياتهم الاقتصادية ، كما سيرد ذلك في الفصل الثالث

وتتمتع لنا ضالة الجهود التي تبذلها حكومة السودان في سبيل التعليم العالي إذا علمنا أن مصدر تعلم في جامعاتها ومراكزها العالية نحو المائتي طالبا سودانيا بين الجامعة والأزهر كلهم بالمجان ، بل تنفق عليهم الحكومة في بيت السودان الذي أنشأه من الجيب الخاص جلالة الملك فاروق

٦ - كلمة مجملة عن : -

أنواع المراسى والمناهج الدراسية

لنلا بطول بنا الحديث اقتصرنا على ما سبق ذكره ، من أنواع المعاهد التعليمية ، وتكملة للبحث فأنا نذكر شيئا عن المعاهد الأخرى وأنواع التعليم التي لم نشر إليها من قبل .

١ . التعليم البري

منذ أن دخل الاسلام السودان مع دخول العرب ، كان التعليم مركزا في مدارس القرآن بالصورة الموجودة إلى الآن في أكثر البلاد الاسلامية حيث يدرس الصغار القرآن الكريم . أما الكبار فمنهم يؤمون المساجد ، فيلقى عليهم الفقهاء دروس الدين في حلقات تقام عقب الصلوات . ولقد ظل هذا شأن التعليم في السودان في غالبية العظمى ، فلا تزال « خلاوى » القرآن منتشرة في كل مكان ، وحلقات الدروس تزحم المساجد ، وكان مسجد أم درمان أحد تلك المعاهد التي يدرس فيها الكبار منذ أيام الشيخ الجليل المغفور له محمد البدوي الذي أقامته الحكومة الحاضرة شيخا الاسلام في السودان وكبيراً لفتوائه . فلما توفي خلفه المرحوم الشيخ أبو القاسم هاشم الذي كان له أكبر الفضل في تنظيم المسجد وجعله مقرا للمعهد دني على غرار الأزهر الشريف . وما زال هذا المعهد مبعث الهداية ومركز التعليم الديني في السودان ، وتولى الصرف عليه الحكومة ، ولما كان مخصصاته من الميزانية لم تكن كافية للنهوض به نهضة صحيحة ، وما زال محتاجا للإصلاح في كل نواحيه ، ومن ضمنها العلماء الأكفاء المتخصصون

التقيام بمهمة التدريس ، وما زال الناس يشعرون بهذا النقص فأكثر وامن الكلام فيه ومطالبة الحكومة بزيادة مخصصاته لأعانة الطلاب وكفل سبل الحياة الهائلة لهم وإمداده بمدرسين من الأزهر لتقوية عناصر التدريس فيه . ولكن الحكومة لم تهتم بكل هذا ، حتى هب المؤتمر عام ١٩٣٨ ، ورفع إلى أولى الأمر مذكورة مستفيضة أبان فيها أوجه النقص وطالب باصلاحها ، وعلى رأس تلك المطالب إنشاء أروقة أو داخلات للطلبة من غير سكان أم درمان ، وأفاد مدرسين من الأزهر . وما يجب ذكره هنا أن المخفور له الإمام المراغى شيخ الأزهر السابق كان قد وافق على ارسال مدرسين ممتازين للمعهد أم درمان ، بل ووافق على أن يتحمل الأزهر مرتباتهم أو أكثرها ، ولكن حكومة السودان الرشيدة أصمت أذنيها دون هذا الاصلاح ، وإن كانت قد اضطرت في العام الماضى إلى استقدام استاذ سودانى جليل هو الشيخ المبارك عبد الله الذى بدأنا نسمع فى الأيام الأخيرة أن الحكومة لا تريد استبقاءه أكثر مما فعات . وهذا التصرف من غير شك ليس بغريب على مثل هذه الحكومة الاستعمارية

ولما يشس الناس من الإصلاح عن طريق الحكومة ، انجهوا إلى المجهود الشعبي ، فأنشأوا فروعاً للمعهد فى مدن القطر الهامة جميعها ، حتى بلغ عدد هذه الفروع سبعة وأربعين معمداً يمدها المؤتمر جميعها بالاعانات السخية . كما تكونت لجنة أهلية لجمع التبرعات لإنشاء داخلية لايواء الطلبة الغرباء ، يحدون فيها السكن الصحى والنفاء الكافى والراحة التى تساعد على التفرغ للدرس والتحصيل .

وهكذا تقصر هذه الحكومة فى كل شىء . تقصيرا فاضحاً مشيناً لا يغتفره إلا أنها حكومة انكليزية استعمارية لا ينتظر منها أكثر من ذلك .

١٠ - التعليم الصناعى :

للحكومة مدرسة صناعية فى مدينة أم درمان، تستمد أكثر طلبتها من خريجي المدارس الأولية، وأقامهم من خريجي المدارس الوسطى، وأهم ما يتلقاه التلاميذ فيها هو النجارة والبناء، ولسكنها بحالتها الحاضرة لم تؤد للبلاد خدمة تذكر ولا يحس لها الناس أثراً. كما للحكومة مدرسة أخرى فى عطبرة خاصة بأعمال السكك الحديدية حيث يدرس الطلبة فيها أعمال الميكانيكا، وهى كسابقتها قليلة الجدوى ضيقة النشاط، لأنها قاصرة على نوع خاص من التعليم الصناعى .

فلما شعر المواطنون بحاجتهم الملحة للتعليم الصناعى ، أنشأوا ملجأ القرش بأم درمان ، حيث ينخرط فيه الأطفال الفقراء فيتعلمون مبادئ القراءة والحساب والدين بجانب كثير من الصناعات الأخرى النافعة كالنسيج وأشغال السجاد وعمل الجلود المختصة الخ الخ . وقد كان من الممكن أن يودى هذا المعهد خدمات جمة لولا ظروف الحرب التى عاقت المسؤولين فيه عن استيراد الأدوات اللازمة لتقدمه . ، لقد أولاه المؤتمر عناية خاصة فى السنوات الأخيرة ، راجياً أن يجعل منه مؤسسة صناعية تعمل على الأخذ بيد الصناعة وترقيتها . ومهما يكن من شئ ، فإن الملجأ أثراً ملحوظاً بما أخرجته من مصنوعات واستحدثته من أساليب لترقية المصنوعات المحلية ، بفضل لجانه ، ومديره المصرى وعلى رأسهم الأستاذ حسن رشيد نور الذى درس هذه الصناعات وتخصص فيها من ألمانيا .

ج - البعثات الخارجية

لما كانت حكومة السودان أداة استعمارية قبل كل شئ ، ولما كان غرضها من التعليم هو إخراج طائفة من الموظفين تنفع بهم فى نواحي إدارتها المختلفة ، فإنها

لا يمكن أن تهتم بالتعليم العالي الراقى، بإرسال أبناء السودان إلى مصر أو أوروبا، لاستكمال تعليمهم، وإيجاد طائفة من الممتازين الذين قد يخلقون نشاطا يعوق سياستها، أو يطالبون بمزايا كثر الانسكاز في الحكومة. لهذا لا نكاد نجد إلى الآن سودانيا واحدا كان لها الفضل في إيفاده إلى الخارج وحصوله على إجازة علمية محترمة. ولما كثر تدمير السودانيين من هذه الحال، خصوصا في الوقت الذي بدأت تروج فيه لأهدافها في إعطاء السودان حكما ذاتيا وسودنة الإدارة. أمام هذا التدمير بدأت الحكومة في السنوات الأخيرة في إرسال عدد قليل لا يتجاوز أصابع اليدين إلى إنجلترا وغيرها للدراسة، ولما لم تتمكن من إرسال واحد منهم من الحصول على شهادة علمية، جريا على سياستها في الإبطاء بالتعليم، وصرف أموال الشعب في غير ما ينفع الشعب، وذلك خوفا من أن يطالب هؤلاء المتعلمون بحقوقهم في الوظائف العليا التي تؤهلهم لها ثقتهم وشهادتهم، ولكي تجد دائما مبرا لحصر السودانيين في أصغر الوظائف لعدم وجود الكفاءات المستحقة للأعمال والوظائف الهامة. وها هي ما زالت سائرة في هذا السبيل، فإذا أرسلت بعثة من المدرسين اختارت أكبرهم سنا وأقلهم استعدادا للاستفادة والافادة، لكي تقول للسودانيين أنها تعطيهم فرصة التعليم الخارجي، فإذا ما عاد مبعوثوها كانوا قد بلغوا سن المعاش أو يكادون. وها هي اليوم ترسل لإنجلترا قوما تخطت أعمارهم الخمسين من مهندسين وقضاة وغيرهم، يشاهدوا معالم لندن وغيرها من المدن أشهرها معدودات على حساب دافع الضرائب، تاركة صغار السن وأهل الاستعداد لكي تشيب نواصيهم فوق أعواد المسكات وبين رفوف الدوسيهات، وهي سياسة بلغت الغاية في الدجل والخداع، وفاقحت الحدود في الاستهتار والنسكابة بشعب مسكين ألقى الأيام مصائرهم بين يديها، فحق عليه القضاء وحكم عليه بالموت الأدبي والمعنوي إلا أن المؤتمر ما زال يبذل جهده في سبيل التعليم العالي، وها هي حكومة مصر الكريمة تحتضن أبناءنا بالمئات في جامعاتها، وها هي قد بدأت ترسل البعثات إلى أوروبا من أبناء السودان، ليأخذوا قسطهم كاملا من ثقافة الغرب في أعرق مناهلها وأكبر جامعاتها

٧ - التعليم الأهل

أثبتنا فى الفصول التى سلفت عن التعليم ، ان ادارة الحكم الثنائى تبطل عمدا فى تقدم التعليم فى السودان ، فتتقر على مقرراته من الميزانية العامة (١) ، وتسرف فى نفقات الادارة ، ومع ذلك لا تقبل كل العدد الذى يصلح للتعليم فى درجاته المختلفة ، وأثبتنا سوء النية بفقرات من تصريحات (٢) لرجال السياسة ، وبمقارنات مع ما تفعله حكومات أخرى فى بلاد مماثلة للسودان . ونورد فى هذا الفصل دليلا جديدا نثبت به أن الجهد الحكومى أقل بكثير مما ينبغى ، ودليلا على هذا هو ما قام به الأهلون أنفسهم فى ميدان التعليم .

ان قيام التعليم الأهل فى أى بلد ، دليل على تقصير الدولة ، لأن محاربة الجهل من أول واجباتها نحو الأهلين ، ولكن الحكومات فى البلاد الأخرى تعترف بهذا التقصير . ان وقع ، وتقابل التعليم الأهل بما يستحقه من تقدير وعون . فتعمل على تيسير مهمة القائمين به عن طريق التشريع ، وعن طريق الاعانات المالية والأدبية . وفى السودان تشريع للتعليم الأهل (وهو قانون المدارس الحرة سنة ١٩٢٧) ، وأبرز ما فى هذا التشريع أنه يضع العقوبات والصعاب ، فيحرم توظيف أى مدرس غير سودانى ، ويلزم لجان تلك المدارس بالحصول على موافقة مصلحة المعارف عند نقل أى مدرس من مدرسة حرة إلى

(١) ذكر العلامة بارنز فى كتابه (الاستعمار البريطانى فى مصر) عند حديثه عن السودان قائلا : « أن نصيب الفرد من سكان السودان من ميزانية التعليم نحو قرش ونصف فى العام ونصيبه من مصاريف الخدمات الطبية يتراوح بين القرشين والثلاثة فى العام » س ٤٠ ترجمة الأستاذ أحمد رشدى صالح

(٢) من بين تلك التصريحات ما جاء على لسان السيد ماكل عند حديثه عن الأسس التى وضعت للتعليم فى السودان فقال « لقد تجنبنا بحذق زلة الاسراع أو الطموح فى البداية » س ٦٧

أخرى ، ويفرض على المدرسين تسجيل أسمائهم ، ويحظر توظيف غير المسجلين ، ويحرم على المدرسين الاشتغال بالسياسة ، ويرفت من ثبت اشتغاله بها ، ويمنع توظيف أى مدير أو ناظر مدرسه بدون الحصول على موافقة مدير المعارف ، ويجوز للحاكم العام ، بناء على توصية مدير المعارف ، قفل أى مدرسة يثبت فيها الاختلال باى شرط من الشروط المتقدمة . (أنظر المواد ٦ و ٧ و ٨ و ١١ من القانون المذكور)
أما من الناحية المادية عن طريق المعونات المالية ، فإن إدارة الحكم الثنائى تكاد لا تفعل شيئاً ، لان المال المرصود . فى ميزانية سنة ١٩٤٦ ، لهذا الغرض فى المديرىات الشمالية إن هو إلا رقم رمزى فقط ، فقد بلغ ٢٢٠٠ جنيه ، وهو بالقياس إلى المال المقرر للمديرىات الجنوبية ، حيث يعمل المبشرون ، ليعمد قليلاً جداً لأن الأخير بلغ ٢٩٠٣٦ جنيه . ولقد بلغ الحال ببعض المدارس فى السودان الشمالى أن زهدت فى هذه الاعانه ، ورفضتها . لما هى عليه من قلة ، ولما يتبعها من شروط قاسية والتزامات ثقيلة .

وعلى الرغم من هذه التشريعات ، وبالرغم من هذا التعسف فى تطبيقها ، وما يترتب على ذلك من صعاب ، وانعدام الاعانات المالية من الحكومة ، فازالتعليم الاهلى ، وقد بدأ عام ١٩٢٦ ، سار قدما بتؤدة وثبات ، حتى اذا ما نادى المؤتمر عام ١٩٤١ ليوم التعليم ، بدأت نهضة تعليمية قوية ، أسهم فيها الاهالى بنصيب ملحوظ وسخاء نادر ، هو مضرب المثل فى حركات الشعوب والنهضات ، حتى أصبح يوم التعليم الذى يتفق فى التاريخ مع يوم الهجرة عيداً دينياً وقومياً للبلاد يقدم فيه كل فرد ضريبة التعليم عن رضا واختيار .

وقد نص قانون يوم التعليم على اقتطاع ٢٠٪ من الايراد لتأسيس مال احتياطى ، ومع ذلك فى غضون هذه السنوات الخمس ، أنشأ المؤتمر من المؤسسات العالية ما يزيد على المؤسسات التى أنشأتها الحكومة فى نصف قرن واليك الأرقام للمقارنة .

أهـ ————— إلى (١١)					كومي —————				
نوع المدرسة	عدد المدارس	عدد الطلبة	مصرفات سنوية	نوع المدرسة	عدد المدارس	عدد الطلبة	مصرفات سنوية	نوع المدرسة	عدد المدارس
مدارس قرآن (٢)		٢٥٠٠٠٠	—	مدارس تحت الدرجة (٣)	٤٠٢	٢٠١٠٠	—	مدارس ليلية للكبار	١
مدارس ليلية للكبار	٣٨	١٩٩٠٠	—	معاهد دينية	١	١٢٠٠	—	مدارس أولية	١٨٢
معاهد دينية	٤٧	٣٣٥٠	—	مدارس وسطى	١٢	٢٦٢٩٠	١٢٠٠٠٠	مدارس ثانوية	١
مدارس أولية	٥٠	٩٠٠٠	١٥٠٠			٥٥٥	١٨٠٠٠	مدارس عليا	١
مدارس وسطى	١٩	٣٢٣٠	١٢٠٠٠			١٩٥	—		
مدارس ثانوية	٢	٢١٠	١٨٠٠٠						
مدارس عليا	—	—	—						

ملحوظات على الجدول السابق :

(١) تأسست أكثر المدارس الأهلية بعد عام ١٩٤٠ ولهذا السبب لم تكتمل جميع فصولها حتي الآن ، وهذا يفسر قلة الطلاب في الجدول السابق وبصفة خاصة في المدارس الثانوية الأهلية التي لا تزيد فصولها عن السنتين الأولى والثانية ، فلا تتم المقارنة إلا عندما تكتمل هذه المدارس .

(٢) مدارس القرآن تعادل مدارس تحت الدرجة في التعليم الحكومي وليس لدينا إلا إحصائيات تعريفية ترجع إلى عام ١٩٣٩

(٣) للحكومة مدرستان صناعيتان وللتعليم الأهلي واحدة مقرها ملحجاً الفرش بأب درهمان ولكن الأرقام تنقصنا فلم نذكرها .

وعلاوة على هذه المدارس ، فإن يد المؤتمر امتدت إلى إرسال البعثات إلى المدارس الحكومية ، وله الآن عشرة طلاب ، يدرسون على نفقته ، بعضهم يدرس في كلية المعلمين ببخت الرضا وبعضهم يدرس في قسم المدرسين في كلية غردون ، حتى إذا ما تخرجوا شغلوا وظائف التدريس في مدارس المؤتمر الحرة . كما قام بالصرف على غيرهم ممن يبلغ عددهم رقما كبيرا ، موزعين على معاهد مصر المختلفة

على أن هناك جانباً من التعليم الحر ، لم نشر إليه في هذا المقام ، وهو المدارس التي تأسسها الجاليات الأجنبية المختلفة ، والمدارس المصرية حكومية وحرية ، وقد قامت جميعها بمجهود مشكور مقدور ، في محاربة الجهل في السودان ومساعدة الإدارة في أداء واجبها تحت ظروف قاسية . والناس يذكرون ، ما لقيه القائمون على تأسيس مدرسة فاروق الثانوية بالخرطوم ، من صعاب وعراقيل ، وقد ذلت جميعها بعد جهود عظمى ، وذلك في عهد صاحب المعالي نجيب الهاللي باشا ، وكان آخر تلك الصعاب عدم قبول السودانيون إلا بعد استيفاء مطالب أبناء المصريين في السودان .